

قرار وزاري

رقم ٢٠١١/٩٧

بشأن بيع المواصفات القياسية في مجال الكهروتقنية

استنادا إلى المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٣٩ بإنشاء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ باختصاصات المديرية العامة للمواصفات والمقاييس
بوزارة التجارة والصناعة ،
وإلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٥/١٠٢ بتحديد اختصاصات وزارة التجارة والصناعة
واعتماد هيكلها التنظيمي ،
وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المالي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/١١٨ ،
وإلى موافقة وزارة المالية بموجب خطابها رقم مائة - ت (٢٦٨١) / م.ت.د.٣/٦/٣
بتاريخ ١٤٣٢/٤/٨ هـ الموافق ٢٠١١/٣/١٣ م ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

المادة الأولى

تقوم المديرية العامة للمواصفات والمقاييس ببيع المواصفات القياسية في مجال الكهروتقنية
الصادرة من الهيئة الدولية للكهروتقنية وفقا لسعر المحدد من قبل هذه الهيئة .

المادة الثانية

يتم توزيع إيرادات بيع المواصفات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار بنسبة (٦٠٪)
للوزارة و (٤٠٪) للمنظمة الدولية للكهروتقنية وفقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة التجارة
والصناعة والمنظمة .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في: ٣ من محرم ١٤٣٣ هـ

الموافق: ٢٩ من نوفمبر ٢٠١١ م

سعد بن محمد المرضوف السعدي

وزير التجارة والصناعة

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٩٥٣)

الصادرة في ١٧/١٢/٢٠١١ م